

انعكاسات أزمة الثقة بين التونسي ورجل الأمن تتجاوز المواجهات في الشارع

الشعور بالنقمة ضد الشرطة يفاقم ظواهر الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة

تتجاوز انعكاسات أزمة الثقة بين التونسي ورجل الأمن في البلاد صور المواجهات في الشارع، إذ باتت هذه الظاهرة سببا في تفاقم الإرهاب والهجرة والجريمة المنظمة لتتحول بذلك إلى آفة شائكة تؤرق الحكومات المتعاقبة في البلد.

خالد هودي
صحافي تونسي



وقال في تصريح لـ "العرب"، "السياسة المنتهجة من الدولة بصدد إخفاء الانتهاكات المسجلة على غرار ما وقع مؤخرا في منطقة سيدي حسين وأظهر مقطع الفيديو المصور عكس ما جاء في بيان وزارة الداخلية".

وتر حساس يغذي الإرهاب

تطرق مسلمي إلى أنه "يقطع النظر عن التعاطي الأمني، وقع خلال شهر يناير الماضي توقيف قرابة ألف شاب أعمارهم لا تتجاوز 18 سنة على خلفية الاحتجاجات الليلية، ما ولد شعورا بانعدام ثقة لدى الشباب في الدولة، وبالتالي سيكونون عرضة للهجرة وشبكات المخدرات والإرهاب التي تستغل تردّي الأوضاع النفسية للشباب".

وأشار إلى أن الرابطة "نبهت منذ مدة من أن الأحياء الشعبية بمثابة قنبلة موقوتة بسبب الفقر والبطالة والتهمة، حيث يقطع 100 ألف تلميذ عن الدراسة سنويا ويكونون عرضة للاستقطاب من مخاطر الشارع والإرهاب والجريمة".

ويرى علماء الاجتماع أن الاعتداءات الأمنية على الشباب من شأنها أن تؤجج الشعور بالنقمة، وتكسر صفو العلاقة بين المواطن والمؤسسة الأمنية، فضلا عن كونها تخلق مناخا متوترا وحالة من الارتباك والفوضى الاجتماعية، تسهل عمل الشبكات الإرهابية في استقطاب الشباب، مع ارتفاع منسوب العنف والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية نحو أوروبا هروبا من الوضع المتردي.

وأفاد الدكتور فؤاد غربالي، أن المعطيات الموجودة حاليا وتوتر العلاقة بين المواطنين والأمن قد يغذيان ظاهرة الإرهاب، حيث تستغل الحركات الجهادية مشاعر الغضب والكره وتوسع لأدلتها وتحولها إلى أدوات مضادة بمنطق ديني وأيديولوجي.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "أصبح هناك شعور بعدم الأمان لدى الشباب بمفهومه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ما يدفع بكثير من الفئات إلى خيار الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، والانخراط في شبكات إرهابية".

وقال غربالي "الشخص الذي يهرب من الواقع التونسي وكأنه خرج من جحيم، ولكنه خرج من سجن ودخل آخر، وهو سجن البطالة والفقر والانتقام والهشاشة الاجتماعية، لأننا نعيش في ديمقراطية غير عادلة".

وبدوره قال عادل الحاج رحومة، الباحث في علم الاجتماع والمتخصص في السلفية والحركات الجهادية، إن "هناك إمكانيات موضوعية لتنامي ظاهرتي الإرهاب والهجرة نحو أوروبا، نظرا لارتفاع منسوب خيبة الأمل والإحباط عند الشباب وانسداد الأفق أمامه".

وبين في تصريح لـ "العرب"، أن "الإرهاب تراجع واكتشف سره بالنسبة إلى الشباب، لكن الشبكات المتطرفة تستثمر



عنف وعنف مضاد

وتؤكد البيانات الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية في تونس أن نسبة الفقر تقدر حاليا بحوالي 15.2 في المئة. ولدى تونس التزامات قانونية تجاه المجتمع الدولي ويخالف القمع المستمر ضد الناشطين والناشطين وانتهاك حقوقهم الأساسية، منها حقهم في الخصوصية والسلامة الجسدية وحرية التنقل والتعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع السلمي، بما في ذلك على الإنترنت، وحقهم في عدم التمييز ضدهم وفي الحماية بموجب دستور البلد والمعاهدات الدولية التي طرف فيها.

ويصون الفصل 37 من الدستور التونسي للعام 2014 الحق في "التظاهر والتجمع السلميين"، كما يحمي هذا الحق "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، و"الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، وتونس دولة طرف في هذه المعاهدات.



فؤاد غربالي

الحركات الجهادية تستغل مشاعر الغضب وتوسع لأدلتها دينيا



عادل الحاج رحومة

الشبكات المتطرفة تستثمر في اليأس والنقمة والعنف سيرتفع

ويتيح الدستور حضور محام خلال الاستجوابات ويستلزم ماثول المعتقلين أمام النائب العام في غضون 48 ساعة وإطلاعهم فوراً على سبب اعتقالهم، والسماح لهم بالاتصال بمحام وفرد من أسرته. ويحظر الدستور أيضا "التعذيب المعنوي والمادي".

وبعكس دستور تونس للعام 2014 أيضا الحق في الخصوصية وعدم التمييز، إذ يلزم الفصل 24 الحكومة على حماية حقوق الخصوصية وعدم انتهاك حرمة المسكن. كما ينص الفصل 21 على أن "المواطن والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات، وهم سواء أمام القانون من غير تمييز".

ولا تزال إساءة استخدام الشرطة وقوات الأمن للسلسلة مشكلة خطيرة في تونس، سيما في ظل حالة طوارئ مستمرة منذ نوفمبر 2015، واتسمت هذه الفترة بالملاحقة القضائية لكاتبتي الخطابات السلمية على شبكات الإنترنت وخارجها، بالإضافة إلى الاعتداءات على الصحفيين واعتقالات الشرطة التعسفية والعديد من الحالات الوحشية والتعذيب على أيدي الشرطة.

السنوي حول العنف لسنة 2020 الذي اعده المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تصدر العنف الإجرامي أبرز أشكال العنف للمرة الثانية على التوالي يليه العنف الانفعالي بنسبة 11.2 في المئة فيما يحتل العنف الجنسي المرتبة الثالثة لأبرز أنواع العنف في سنة 2020 بنسبة 10.1 في المئة، حيث سجل منسوبه ارتفاعا بنحو 34.6 في المئة مقارنة بسنة 2019.

تصدير العنف السياسي

خلقت الأزمات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد منذ فترة، مناخا غير مستقر تغذيه الصراعات والتجاذبات في أعلى هرم السلطة، حيث سرعان ما انعكست تداعياته على الفئات الشعبية، فضلا عن اصطدام الشباب بصعوبات معيشية ومطالب عدة سنحت بممارسة العنف.

وتبعاً لذلك، ارتفعت نسب البطالة والفقر التي عسّرت معيشة التونسيين وأثرت على قدرتهم الشرائية. وأسفرت الانتخابات التشريعية لعام 2019 في تونس عن برلمان منقسم، ولم يصرز البرلمان أي تقدم في إصلاح القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان أو تهددها بل إنه لم يفك ظاهرة استخدام القوة وإنفاذ القوانين في ما يتعلق بالمظاهرات والاحتجاجات.

كما لم يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تعيين أعضاء المحكمة الدستورية لاسيما القضاة في المحكمة الدستورية، والتي يمكن أن تلعب دورا محوريا في ضمان توافق القوانين مع الحقوق المكفولة في دستور 2014. وجدد الرئيس قيس سعيد، حالة الطوارئ.

ويتعرض التونسيون بصفة متواصلة حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان إلى خطر الملاحقات الجنائية من حين لآخر بتهمة "التشهير" وجرائم أخرى متعلقة بالتعبير، كما يواجه المتظاهرون القوة المفرطة من قبل الشرطة.

وبالتالي تمثل ظاهرة العنف المفرطة وأزمة الثقة بين التونسي ورجل الأمن تحديا مؤرقا للحكومات نظرا لتوليدها لإشكاليات أكثر فظاعة. وبلغ عدد العاطلين عن العمل 742.8 ألف شخص من إجمالي السكان النشطين الذين يفوق عددهم 4.1 مليون شخص، فيما ارتفعت نسبة البطالة إلى 17.8 في المئة خلال الثلاثي الأول من السنة الحالية وفق أرقام المعهد الوطني للإحصاء.

المنطقة أساسا من معاناة الشباب في الأحياء الشعبية".

وبخصوص أساليب استغلال الحركات الجهادية للشباب، قال الباحث في علم الاجتماع، إن "التنظيمات الإرهابية تحاول أن تستثمر في الخطاب الديني، ولها قدرات مالية في شراء ذمم هؤلاء وتوظيف تلك النقمة في مافيات الإرهاب والمخدرات".

واعتبر أن "الدولة برهنت في السنوات الأخيرة على فشلها في احتواء الأزمات ومعالجة الظواهر الخطيرة كالإرهاب والهجرة والجريمة".

وساهمت ضبابية المشهد السياسي بكل عناصره وخطاباته "العنيفة" بطريقة أو بأخرى في إرساء "حواضن" للإرهاب وكرا وانتفاء. ومنذ العام 2011 تعاظمت تسع حكومات على السلطة ولم يدم بعضها إلا لشهور قليلة بسبب التجاذبات والصراعات.

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان قد كشف في أغسطس الماضي عن "وصول 10 آلاف مقاتل إلى ليبيا، بينهم 2500 من حاملي الجنسية التونسية". ويكشف تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة حول استخدام المرتزقة، المنشور في يوليو 2015، عن وجود أكثر من 5000 تونسي في ساحات الحرب المختلفة. وفي ما يتعلق بالهجرة غير النظامية، أظهرت بيانات وزارة الداخلية أن حوالي 13 ألف مهاجر هبطوا على سواحل إيطاليا منذ بداية 2021 وحتى العاشر من مايو الماضي، ما سجل ارتفاعا في أعداد المهاجرين بـ4184 قياسي مع نفس الفترة من العام الماضي.

كما أثار العنف الإجرامي وجرائم السطو المسلح والقتل والتعذيب جدلا واسعا في تونس، وكشفت هذه الظواهر كمية العنف التي تخز المجتمع، وارتفع منسوب العنف الإجرامي في سنة 2020 بنسبة 63.3 في المئة مقارنة بما كان عليه في سنة 2019 ليتصدر خلال السنة المنتضية أبرز أنواع العنف

بنسبة سنوية تبلغ 59.3 في المئة. وحسب التقرير

في اليأس والنقمة وحتى الجائحة الصحية، ومنسوب العنف سيرتفع تبعا لذلك".

وتابع "العنف الذي نراه في الشارع والجرائم الفظيعة دليل على أن هذا المجتمع أضاع بوصلته، علاوة عن الأداء السيء لبعض الأمنيين الذي خلق فضاء متوترا"، قائلا "في تقديري حتى المنظومة الأمنية في حاجة إلى تنغذي أكثر بالقيم المدنية"، لافتا إلى أن "الشعور بالدونية والاحتقار أصبح حاضرا بقوة حتى في أغاني الراب المتردي".

وأفاد الدكتور فؤاد غربالي، أن المعطيات الموجودة حاليا وتوتر العلاقة بين المواطنين والأمن قد يغذيان ظاهرة الإرهاب، حيث تستغل الحركات الجهادية مشاعر الغضب والكره وتوسع لأدلتها وتحولها إلى أدوات مضادة بمنطق ديني وأيديولوجي.

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "أصبح هناك شعور بعدم الأمان لدى الشباب بمفهومه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ما يدفع بكثير من الفئات إلى خيار الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، والانخراط في شبكات إرهابية".

وقال غربالي "الشخص الذي يهرب من الواقع التونسي وكأنه خرج من جحيم، ولكنه خرج من سجن ودخل آخر، وهو سجن البطالة والفقر والانتقام والهشاشة الاجتماعية، لأننا نعيش في ديمقراطية غير عادلة".

وبدوره قال عادل الحاج رحومة، الباحث في علم الاجتماع والمتخصص في السلفية والحركات الجهادية، إن "هناك إمكانيات موضوعية لتنامي ظاهرتي الإرهاب والهجرة نحو أوروبا، نظرا لارتفاع منسوب خيبة الأمل والإحباط عند الشباب وانسداد الأفق أمامه".

وبين في تصريح لـ "العرب"، أن "الإرهاب تراجع واكتشف سره بالنسبة إلى الشباب، لكن الشبكات المتطرفة تستثمر

